

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)

د. نمر عبدالحميد السليحات

جامعة عمان العربية

د. منذر بركان النمر

جامعة العلوم التطبيقية/كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الملخص

تهدف هذه الدراسة قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، شمل مجتمع الدراسة جميع المديرين الماليين والمحاسبين، وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات والبيانات هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وتم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل (T-Test) للمقارنات الثنائية. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها إن مستخدمي النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي. وإن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم، وهي قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها استبدال النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية بنظام محاسبي إلكتروني حديث، وقادر على مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة. وإشراك القائمين على الإدارات المالية وأقسام المحاسبة في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.

مفتاح الكلمات: النظام المحاسبي، الكفاءة، الفاعلية، شركات النفط الكويتية.

المقدمة:

يعد النظام المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة والإطراف الأخرى، بالبيانات والمعلومات المطلوبة لتحليل الأعمال واتخاذ القرارات باعتباره نظاماً للمعلومات، ولقد كان النظام المحاسبي في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها المؤسسات، وتسجيل هذه العمليات دفترية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ولكن أصبح ينظر إليه إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفترية للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة، ويوفر الأساس المطلوب لاتخاذ القرارات ويساعد في إعداد تقارير متابعة دورية تساعد بدورها على تحقيق رقابة فعالة.

تمارس الشركات دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية، حيث تأتي أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في هذه الشركات من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والإنتاجية.

ومن هنا تأتي ضرورة تحديث هذا النظام لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية، تستخدم لقياس كفاءة وفاعلية الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات، لاسيما في ظل التحديات

الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب التحديث المستمر، والمتلائم مع احتياجات الدولة والذي يتناسب مع التطورات الهائلة في الأنظمة المحاسبية العالمية.

جاءت هذه الدراسة بهدف قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية، وذلك من خلال دراسة ومقارنة النظم المحاسبية المطبقة في شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الخليج الكويتية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة الدراسة حول النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، ومدى قدرتها على مواكبة البرامج والتطورات في مجال العمل المحاسبي، وما تتطلب هذه النظم من إعادة النظر في مكوناتها، باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية التي تمثل المؤشر الرئيس على سير العمل وكفاءته داخل شركات النفط الكويتية. وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- هل يملك محاسبوا النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟
- ٢- هل تستطيع النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟
- ٣- هل النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة بحيث تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟
- ٤- هل تتمتع مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم؟
- ٥- هل هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى امتلاك شركات النفط للآليات والأساليب المناسبة في نظامها المحاسبي التي تؤهلها للقيام بواجباتها المحاسبية، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث إنها تقيس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية، وبالتالي توفر قاعدة معلومات وبيانات حول واقع الأنظمة المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية.

فرضيات البحث

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

HO1: لا يمتلك محاسبو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم.

HO2: إن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية غير قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

HO3: إن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية غير قابلة للتحديث ولا تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

HO4: إن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية لا تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

HO5: هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة.

تعريفات إجرائية

النظام المحاسبي: هو نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار، وهو كغيره من الأنظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات، بالإضافة إلى التغذية العكسية.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: هي عبارة عن الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة وهي:

الملاءمة: هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب.

المصدقية: وهي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، ويتحقق ذلك بتوافر ثلاثة عناصر هي صدق التمثيل، قابلية التحقق، والحيادية.

المؤهلات والخبرات: هي المؤهلات العلمية والخبرة الفنية والعلمية المكتسبة والمعرفة بالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة المتعارف عليها الواجب توافرها لدى العاملين على

تطبيق النظام المحاسبي، والتي تؤهلهم لأداء الدور الحيوي المطلوب منهم وتسمح بممارسة العمل المحاسبي بكفاءة وفعالية.

الكفاءة: معدل قياس مادي للمدخلات وترتبط بالطريقة التي تستخدم فيها الموارد المتاحة (المالية والبشرية والمادية) أفضل استخدام ممكن في النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية.

الفاعلية: درجة النجاح في تحقيق البرامج والأنشطة للأهداف المحددة لها وترتبط بالمدى الذي تم تحقيقه من النتائج المرغوب فيها في النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية.

التأقلم مع معايير المحاسبة الدولية: هي قدرة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية على التأقلم مع البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئة المهنية المحاسبية فيما يتعلق بالقوائم المالية أو العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

قابلية التحديث والتطوير: هي مدى وقدرة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية على التكيف والاستجابة للتعديلات والتطوير وفق الأنظمة المحاسبية المعمول بها.

مؤسسة البترول الكويتية: هي مؤسسة وطنية شاملة لإدارة المصالح النفطية للشركات الكويتية، تأسست عام ١٩٨٠ لنقدم سلسلة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية، من خلال الشركات التابعة لها والتي تتولى مهاماً مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري، وشركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية، هما شركتان من ضمن عشر شركات تابعة لها.

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وهي اختيار شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية لتمثيل كل هذا المجتمع. أما بخصوص عينة البحث فقد تم اختيار عينة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركتي البترول الوطنية وشركة نفط الخليج الكويتية، والذين يمارسون العمل المحاسبي وبمختلف مستوياتهم الوظيفية، حيث تم توزيع الاستبانات على جميع هؤلاء المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في هاتين الشركتين وبطريقة المسح الشامل.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحثان على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع البحث، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خطية لموضوع الدراسة الحالية، وللتأكد من

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية

صدق الأداة وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم عرضها على هيئة محكمين من أساتذة المحاسبة والمختصين وذوي الخبرة، بالإضافة إلى أنه تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (٩٤.٩٩ %) وهي نسبة ممتازة يعتمد عليها في اعتماد نتائج الدراسة الحالية.

أداة جمع البيانات

تكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين خصص الأول منها للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين والعاملين في شركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية مثل (النوع الاجتماعي، العمر، سنوات الخبرة، التأهيل العلمي، التأهيل المهني، نوع النشاط). أما الجزء الثاني فقد خصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في تقييم فعالية النظام المحاسبي في شركات النفط الكويتية، واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً ٥ علامات، موافق ٤ علامات، محايد ٣ علامات، غير موافق علامتان، غير موافق جداً علامة واحدة).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، كما استخدم الباحث اختبار (ت) الإحصائي (T-Test) للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

حدود البحث

اقتصر البحث على قطاع النفط من خلال آراء المديرين والمحاسبين الماليين والذين يعملون في شركتي البترول الوطنية الكويتية و النفط الخليج الكويتية، والذين يعملون على تطبيق النظام المحاسبي في الشركة. أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فإنه كان خلال الفترة الواقعة ما بين آب ٢٠١٠ وحتى آذار ٢٠١١.

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

في دراسة أجراها القشي، والعبادي، (٢٠٠٩)، بهدف معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية، خلصت إلى إن نظام المعلومات المحاسبي في أغلب الشركات عينة الدراسة يستطيع التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة، وبخاصة في القيمة العادلة. وبينت إن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في أغلب شركات الخدمات المالية الأردنية قابل للتحديث كي يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.

أما دراسة الحبيشي، (٢٠٠٧)، والتي هدفت إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره، فقد توصلت إلى وجود قصور في توفير القوائم المالية والتقارير المحاسبية القادرة على توفير المعلومات التي تفي بمختلف الاحتياجات ويبدو ذلك من خلال المجموعة المستندية المصممة لخدمة مستوى التنفيذ الفعلي للموازنة.

وتوصلت دراسة زيود، وآخرين، (٢٠٠٧)، والتي أجريت بهدف وضع الأسس المعيارية والقياسية السليمة التي يتحرك من خلالها القطاع العام في إطار إدخال التكنولوجيا إلى المستويات المختلفة والاستغناء عن كافة المظاهر التي تعيق العمل المحاسبي من الناحية الشكلية والفنية والقانونية، وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في قصور الإفصاح عن التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير.

أما قيطيم، وآخرين، (٢٠٠٦)، فقد توصلوا بدراستهم التي هدفت إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي وذلك من خلال حالة المصرف التجاري السوري، إلى وجود قصور في النظام المحاسبي الموحد للمصارف وعدم ملاءمته لضخامة العمل في المصرف، حيث إنه لا توجد مجموعة دفترية كاملة كما نص النظام المحاسبي الموحد، والتي تعتبر إحدى مقومات النظام المحاسبي الموحد الأساسية، وإنما يتم استخدام بطاقات ورقية أو كرتونية تعتمد كدفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة وجميع هذه المسائل عرضة إلى مخاطر التلف بشكل كبير بسبب كثرة الملفات والمعاملات وحفظها بشكل عشوائي وغير منظم.

الدراسات باللغة الانجليزية

في دراسة أجراها (Edwards, Donald; Kusel, Jim Oxner, Tom, 2001)، بهدف التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان أثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة، وقد توصل الباحثون إلى إن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

ويهدف التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي وصحة البيانات، وتقييم العمليات التشغيلية للنظام المحاسبي والتأكد من سلامتها وتقييم مخرجات النظام المحاسبي ومدى ملاءمتها من حيث دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، أجرى (Burton, Richard N. 2000) دراسة توصلت إلى أهمية توافر إجراءات وضوابط الأمن

والحماية المناسبة في النظام المحاسبي، وكذلك تطابق إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية مع السياسات العامة للمنشأة والقوانين المنظمة للعمل،

الإطار النظري مفهوم النظام

النظام هو مجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف، ويتألف النظام من مجموعة من العناصر المادية (آلات، معدات، محركات، قطع غيار وغيرها) أو الخطوات الإدارية (تخطيط، تنظيم، رقابة، توجيه)، وقد يكون العنصر بسيطاً أو مركباً يشكل نظاماً يتفرع من النظام الكلي، أساسياً أو ثانوياً، حيث ترتبط هذه العناصر مع بعضها بعلاقات تبادلية، بحيث يؤدي كل منها دوره بغية تحقيق الغاية التي ينشدها النظام، وتجمع عناصر النظام والعلاقات فيما بينها في إطار يشكل حدود النظام مميزاً النظام عن بيئته، فالنظام شيء له هوية، نشاط، وظيفة، وغاية، وهو مجهز بهيكل، يتطور مع الزمن داخل المحيط (قاسم، ١٩٩٨، ص ١٨).

ويشير (القشي، ٢٠٠٣، ص ٢٦) إلى أن النظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها بعضاً بصورة منتظمة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً ومع البيئة المحيطة، بحيث تشكل نظاماً متكاملًا يسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة. والنظام يكون محكوماً بسياسات وإجراءات يتم إقباعها بشكل دائم وروتيني، سواء أكان النظام يدوياً أم محوسباً، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات والإجراءات تتم مراقبتها للتأكد من عدم مخالفة الإجراءات واختراق للسياسات الموضوعة.

خصائص النظام

يشير (حسين، ٢٠٠٢، ص ١٢) إلى أن النظام يتمتع بمجموعة من الخصائص تظهر بما يلي:

- أ- التنظيم: فعناصر النظام مرتبة بشكل يساهم في تحقيق هدف النظام، فمثلاً نظام الحاسوب يتألف من وحدة معالجة مركزية، وحدة إدخال، وحدة إخراج، وحدة تخزين، وعند ربط هذه الوحدات مع بعضها فإنها تعمل بطريقة منظمة تحقق الهدف المنشود.
- ب- التفاعل: النظام يؤثر ويتأثر بالمحيط ويتميز بقدرة عناصره على التفاعل مع بعضها بعضاً، فعلى كل عنصر أن يؤدي دوره، ويتفاعل مع غيره من العناصر من أجل تحقيق هدف النظام، ففي نظام الحاسوب لا بد وأن تتفاعل وحدة المعالجة المركزية مع ما تم إدخاله من بيانات عبر وحدة الإدخال ليتم الحصول على المخرجات المطلوبة.

ج- التكافل: ويقصد به مدى اعتماد كل عنصر من عناصر النظام على عمل العنصر الآخر في أداء عمله في النظام، ففي نظام الحاسوب فإن وحدة المعالجة المركزية تعتمد على وحدة إدخال البيانات لتتمكن من القيام بدورها بالشكل الأمثل.

د- التكامل: فالنظام الكلي ينقسم إلى أنظمة جزئية والتي تنقسم بدورها إلى أنظمة فرعية أصغر، أي كل نظام محتوي في نظام أكبر منه، حيث إنه كل عنصر من عناصر النظام يعمل بطريقة تتكامل مع عمل العنصر الآخر بغية تحقيق الهدف النهائي للنظام، كأن تتجزأ وثيقة على مراحل متعددة لدى عدة موظفين وعلى التسلسل في مؤسسة ما، وإن لكل نظام غاية مركزية يعمل على تحقيقها.

نظام المعلومات المحاسبي

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار (قاسم، ١٩٩٨، ص ١٤٧).

ويُعد النظام المحاسبي بمثابة الدورة المحاسبية المتكاملة والعمل المحاسبي الشامل الذي تطبقه الوحدة الاقتصادية، استناداً إلى المبادئ والقواعد والأعراف المحاسبية المقبولة في الوسط المحاسبي، وتعتبر الدورة المحاسبية من الضروريات المتعارف والمتفق عليها في علم المحاسبة، وهي عبارة عن الإجراءات المحاسبية المتبعة في أية مؤسسة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية.

ويمثل النظام المحاسبي خطة تشمل مجموعة من الأعمال والإجراءات والترتيبات، والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة، والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسة للمحاسبة، المتمثلة في حصر وتجميع وتسجيل وتحليل وتبويب وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية، بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة، وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية، والتي تقدم عليها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، ويرى (جمعة، وآخرون، ٢٠٠٤، ص ٥٦) أنه لا بد لأي نظام محاسبي كفاء أن يحوي الأمور الآتية:

أ- المصطلحات الأساسية **Basic Terminology**: هنالك مصطلحات محاسبية عديدة

ومهمة جداً، ولا بد أن يحويها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقاً لها.

ب- المدين والدائن **Debits & Credits**: حيث إن جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ في النظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط، هما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال.

ج- المعادلة الأساسية **Basic Equation**: كما هو معروف في نظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساوٍ له بالكم، والعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود إلى المعادلة الأساسية: الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية.

د- هيكلية القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية: حيث يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة، ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل، وفي نهاية الفترة المالية، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة، ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر في حقوق الملكية.

ويرى الباحث أن النظام المحاسبي هو مجموعة من الموارد المالية والبشرية في المؤسسة والمسؤولة عن إعداد المعلومات المالية، وهو يهدف إلى توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط المؤسسة، وعن نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة هي السنة المالية، حيث يهتم بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس. وهذه البيانات إما أن تكون تاريخية أو مستقبلية تعتمد على التنبؤ والتقدير، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل قوائم مالية وتقارير محاسبية كجداول حسابات النتائج والميزانية، التي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، إضافة إلى توافر معلومات تساعد في حماية أموال المؤسسة وحماية أصولها والرقابة عليها.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة، حيث إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد

التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، ٢٠٠٠، ص ١٩٤).

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB الصادر عام ١٩٦٦ أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة بملاءمة المعلومات (Relevance) والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability). كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار.

الملاءمة (Relevance):

تعتبر الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الملاءمة بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات". وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ١٩٩٩، ص ٤٥).

وعرف (دهمش، ١٩٩٥، ص ١٢) الملاءمة بأنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" في حين عرفها (النقيب، ١٩٩٩، ص ٢٤٢) بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة". فالملاءمة هي مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها، وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة (اسكندر، ١٩٩٩، ص ١٢).

ويعتقد (الدون هندريكسون، ١٩٩٩، ص ٢٠٢) أن المعنى اللغوي للملاءمة يتحقق إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات، والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة، أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها. وحسب مجلس معايير المحاسبة فإن المعلومات لكي تكون ملائمة فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات.

ويرى (البدوي، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢) أن الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية".

ويرى الباحث أن الملاءمة هي المعلومات التي تمكن متلقيها من توظيفها بفعالية بحيث تحقق الغاية المرجوة منها وتساعد على تحقيق الأهداف العامة للمنظمة، حيث إن خاصية الملاءمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرار. كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يركز عليها أصحاب القرار، لذلك فهي تتحكم بمصير المنظمات في بعض القرارات لذلك فيجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها إلى متخذي القرار بكل موضوعية وشفافية، ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية:

١- التوقيت المناسب (Timelines): أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، حيث إنه توجد علاقة وثيقة بين الملاءمة والتوقيت المناسب، إذ إن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضاً، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعتبر دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي.

٢- القدرة على التنبؤ (Prediction Value): حيث إن التنبؤ بالمعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من

الواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواقعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

٣- التغذية المرتدة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value) : تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

المصادقية:

وتعرف بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق والحيادية)، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكمل لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ١٩٩٩، ص ٤٨).

ويعتقد (الشيرازي، ٢٠٠٠، ص ١٩٦) أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات، وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكثر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح، وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية. فيما يرى (فرنون كام، ٢٠٠٠، ص ٧١٢) أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف على أنه يمثل. وأن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها (القشي، ٢٠٠٣، ص ٥٠).

ويلاحظ أن الباحثين ركزوا على أهمية أن تحتوي المعلومات على صفة التمثيل الصادق ليصبح من الممكن الاعتماد عليها، وأن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق ١٠٠% بل درجة

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية...

تطابق عالية، ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس، إضافة إلى وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عليه تحيز عملية القياس.

وفيما يتعلق بإمكانية التحقق (Verifiability) فهي تعني توافر شرط الموضوعية في القياس العلمي، أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر شريطة استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح، حيث أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصراً مهماً في المحاسبة وجزءاً تابِعاً ضرورياً للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها، أما الحيادية (Neutrality) فهي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين (الفداح، ٢٠٠٢، ص ٥٤).

خصائص عينتي الدراسة للمديرين والمحاسبين الماليين في شركات النفط الكويتية

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (١)

توزيع عينتي الدراسة من المديرين والمحاسبين الماليين

المتغير	الفئات والمسميات	البتروال الوطنية		نفط الخليج	
		• التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	72	80.9	53	80.3
	أنثى	17	19.1	13	19.7
العمر	أقل من ٢٥ سنة	8	9.0	15	22.7

43.	29	25.8	23	٢٦ سنة - ٣٥ سنة	
9					
30.	20	31.5	28	٣٦ سنة - ٤٥ سنة	
3					
3.0	2	33.7	30	أكثر من ٤٦ سنة	
36.	24	5.6	5	٥ سنوات فأقل	سنوات الخبرة
4					
24.	16	22.5	20	٦-١٠ سنوات	
2					
27.	18	20.2	18	١١-١٥ سنة	
3					
9.1	6	11.2	10	١٦-٢٠ سنة	
3.0	2	40.4	36	٢١ سنة فأكثر	
-	-	6.7	6	ثانوية عامة	التأهيل العلمي
40.	27	13.5	12	دبلوم بعد الثانوية	
9					
56.	37	71.9	64	بكالوريوس	
1					
3.0	2	7.9	7	دراسات عليا	

قياس كفاءة و فاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية

50.0	33	2.2	2	CPA	التأهيل المهني
6.1	4	77.5	69	CIA	
16.7	11	-	-	CFA	
3.0	2	-	-	CISA	
24.2	16	20.2	18	لا يحمل شهادة مهنية	

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١) ما يلي:

١- إن نسبة الذكور بلغت 80.9 % من عينة الدراسة في شركة البترول الوطنية، مقابل 80.3 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية، في حين بلغت نسبة الإناث 19.1 % من عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 19.7 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية.

٢- إن أعمار النسبة الأعلى من عينة الدراسة في شركة البترول الوطنية، يتركزون في الفئة التكرارية (أكثر من ٤٦ سنة) وشكلوا ما نسبته 33.7 % من إجمالي عينة الدراسة، أما في عينة شركة نفط الخليج الكويتية فان التركيز جاء في الفئة التكرارية (٢٦ سنة - ٣٥ سنة) وشكلوا ما نسبته 43.9 %

٣- إن اغلب عينة الدراسة في عينة شركة البترول الوطنية، تزيد خبرتهم على ٢١ سنة، حيث بلغ عددهم 36 مستجيباً ونسبة 40.4 % من إجمالي العينة. أما في عينة شركة البترول الوطنية فكانت الفئة أقل من ٥ سنوات 36.4 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية.

٤- إن اغلب عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين العاملين في شركات النفط الكويتية هم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، حيث بلغت النسبة 71.9 % في عينة شركة البترول الوطنية، مقابل 56.1 % في عينة شركة نفط الخليج الكويتية.

٥- إن اغلب عينة الدراسة من المديرين والمحاسبين العاملين في شركات النفط الكويتية، يحملون شهادات مهنية في التدقيق.

نتائج اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى

HO1: لا يمتلك مستخدمو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (٢)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

الشركة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
شركة البترول الوطنية	٤٥.٢٥	١.٦٧١	0.000	رفض العدمية
شركة نفط الخليج الكويتية	٥٤.١٥	١.٦٥٨	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٢) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (٤٥.٢٥) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١.٦٧١)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٥٤.١٥) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " مستخدمو النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثانية

HO2: إن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية غير قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (٣)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

الشركة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
شركة البترول الوطنية	٣٧.٤٧	١.٦٧١	0.000	رفض العدمية
شركة نفط الخليج الكويتية	٥٣.٢١	١.٦٥٨	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٣) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (٣٧.٤٧) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١.٦٧١)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٥٣.٢١) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الثالثة

HO3: إن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية غير قابلة للتحديث ولا

تتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.

الجدول (٤)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

الشركة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية	القرار الإحصائي
شركة البترول الوطنية	٥٣.١٠	١.٦٧١	0.000	رفض العدمية
شركة نفط الخليج الكويتية	٣٤.٤١	١.٦٥٨	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٤) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (٥٣.١٠) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١.٦٧١)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٣٤.٤١) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة و فاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الرابعة

HO4: إن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية لا تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة و فاعلية هذه النظم.

الجدول (٥)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

الشركة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية	القرار الإحصائي
			Sig-t	

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية ..

شركة البترول الوطنية	٣١.٣١	١.٦٧١	0.000	رفض العدمية
شركة نفط الخليج الكويتية	٥٢.٨٨	١.٦٥٨	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٥) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (٣١.٣١) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١.٦٧١)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٥٢.٨٨) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

اختبار الفرضية الخامسة

HO5: هناك معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من

كفاءة وفاعلية النظم القائمة.

الجدول (٦)

نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة

الشركة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
شركة البترول الوطنية	٥٢.٩٤	١.٦٧١	0.000	رفض العدمية

شركة نفط الخليج الكويتية	١٧.٣٤	١.٦٥٨	0.000	رفض العدمية
-----------------------------	-------	-------	-------	----------------

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٢) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة شركة البترول الوطنية بلغت (٥٢.٩٤) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١.٦٧١)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (١٧.٣٤) بالنسبة لعينة شركة نفط الخليج وقيمتها الجدولية البالغة (١.٦٥٨)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " لا توجد معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية والتي تساوي صفراً.

النتائج

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار فرضيات الدراسة الحالية وتحقيقاً لأهدافها، فقد قام الباحث بعرض لأهم النتائج وكما يلي:

- ١- أن مستخدمي النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية يمتلكون مؤهلات وخبرات فنية متخصصة في مجال العمل المحاسبي، بحيث تسهم في زيادة كفاءة وفاعلية هذه النظم.
- ٢- أن النظم المحاسبية المطبقة حالياً في شركات النفط الكويتية قادرة على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
- ٣- أن النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية قابلة للتحديث وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
- ٤- أن مخرجات النظم المحاسبية المعمول بها في شركات النفط الكويتية تتمتع بالخصائص النوعية (الملاءمة والموثوقية) والتي تزيد من كفاءة وفاعلية هذه النظم.
- ٥- لا توجد معوقات تواجه النظم المحاسبية المطبقة في شركات النفط الكويتية تحد من كفاءة وفاعلية النظم القائمة.

التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

- ١- ربط النظام المحاسبي بين الإدارة الرئيسة لشركات النفط الكويتية والشركات التابعة لها بشبكة حواسيب إلكترونية.

قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية...

- ٢- تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية التطوير وتوفير المتطلبات اللازمة لها، مع مراعاة طبيعة نشاط كل شركة عند البدء بتطوير النظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية.
- ٣- ضرورة إجراء إصلاحات سريعة ودقيقة فيما يخص الأنظمة القانونية والمالية في شركات النفط الكويتية، من أجل توفير مناخ ملائم لتطبيق النظام المحاسبي.
- ٤- ضرورة تحديد عدد العاملين في الإدارات المالية وأقسام المحاسبة وبما يتناسب والهيكل التنظيمي وحجم الأعمال المطلوب تنفيذها في الإدارة المالية العامة لمؤسسة البترول الوطنية وشركات النفط التابعة لها.
- ٥- ضرورة إشراك القائمين على الإدارات المالية وأقسام المحاسبة في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق في شركات النفط الكويتية، ليعطي قادراً على تلبية الاحتياجات المحاسبية المختلفة.
- ٦- يوصي الباحث الدارسين والباحثين الآخرين باختيار مكون واحد من مكونات النظام المحاسبي، وإجراء دراسات عليه كون مكونات النظام المحاسبي تعتبر مجالا خصبا لمثل هذه الدراسات المتعمقة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- اسكندر، مصيص، (١٩٩٩) التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون، ص ص ١٢-٢٨.
- البدوي، محمد، (٢٠٠٠)، المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- جمعة، أحمد، العريبي، وعصام، (٢٠٠٤)، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، جامعة الزيتونة، عمان: الأردن.
- الحبيشي، وهيب عبد العزيز، (٢٠٠٧)، واقع النظام المحاسبي الحكومي في اليمن وأفاق تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق: سوريا.
- الدون هندريكسون، (١٩٩٩)، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الإسكندرية،
- دهمش، نعيم، (١٩٩٥)، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان: الأردن.

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (٢٠٠٧)، إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٩) العدد (1)، ص ص ٥-٢٢.
 - الشيرازي، عباس مهدي، (٢٠٠٠) نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل: الكويت.
 - الفداغ، فداغ، (٢٠٠٢)، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان:
 - فرنون كام، (٢٠٠٠)، نظرية محاسبية، ترجمة رياض العبدالله، جامعة المستنصرية،
 - قاسم، عبد الرزاق محمد، (١٩٩٨) نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
 - القشي، ظاهر شاهر يوسف، (٢٠٠٣) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.
 - القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (٢٠٠٩)، بعنوان: أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٢.
 - قيطيم، حسان، وأسعد، باسل وجنود، عامر علي، (٢٠٠٦)، النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (٢٨)، العدد (٣)، ٢٠٠٦، ص ص ٢٣-٤١.
 - المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (١٩٩٩)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
 - النقيب، كمال، (١٩٩٩)، تطور الفكر المحاسبي، مطبعة الزرقاء، الزرقاء: الأردن.
- المراجع باللغة الأجنبية**

- Burtuon, Richard N (2000), Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors. **Journal of Information Systems, Supplement, p57. 4p.**
- Edwards, Donald ;Kusel,Jim Oxner, Tom. Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, (**Euromoney Publications PLC**), Fall 2001. vol 15 Issue 1. PP4-63.

THE HISTORY OF THE UNITED STATES OF AMERICA

The first chapter of this history is devoted to the early years of the United States, from the first settlement of the continent to the establishment of the federal government. It is a story of the struggles of a young nation to find its place in the world, and of the men who led it through its early years.

The second chapter is devoted to the period of the American Revolution, from the first steps towards independence to the signing of the Declaration of Independence. It is a story of the brave men who fought for the rights of the people, and of the women who supported them in their struggle.

The third chapter is devoted to the period of the early republic, from the signing of the Constitution to the death of George Washington. It is a story of the men who built the new government, and of the struggles they faced in the early years of its existence.

The fourth chapter is devoted to the period of the Louisiana Purchase, from the acquisition of the territory to the settlement of the new lands. It is a story of the expansion of the United States, and of the men who led the expedition to the new lands.

The fifth chapter is devoted to the period of the War of 1812, from the declaration of war to the signing of the Treaty of Ghent. It is a story of the brave men who fought for the United States, and of the women who supported them in their struggle.

The sixth chapter is devoted to the period of the early 19th century, from the death of George Washington to the death of Andrew Jackson. It is a story of the men who led the United States through its early years, and of the struggles they faced in the early years of its existence.

The seventh chapter is devoted to the period of the 19th century, from the death of Andrew Jackson to the death of Abraham Lincoln. It is a story of the men who led the United States through its early years, and of the struggles they faced in the early years of its existence.